لغة واصطلاحا وحقيقة العمى هو عبارة عن غيبوبة موجود ما من الموجودات
عن صفة البصر والصفة السابعة من اضداد الصفات المعاني المستحيلة
في حقه تعالى البكم ضد الكلام لغة واصطلاحا وحقيقة البكم هو عبارة
عن عدم الكلام بوجود آفة وفي معنى البكم كون كلامه بالحروف والاصوات
والسكوت لان ذلك كله من خواص الحوادث وهذه كلها اضداد عند
اهل السنة لان المحل الذي يقبلها ان لم يتصف بها يتصف بضدها
ولا يخلو عنها او عن ضدها فلا يقال الجهل عبارة عن نفي العلم الى اخرها فا فهم
ولا يقال لاي شي نبه المؤلف نفعنا الله به على استحالة الموت وما بعد
مع ان هذه نقايص بالنسبة الى المخلوق فكيف بالخالق جل وعلا فلا
يتوهم اتصاف الباري بها لانا نقول يصح نفي النقايص عنه تعالى ولو لم
يتوهم اتصافه تعالى بها بدليل قوله صلى الله عليه وسلم في الدجال انه
اعور وان ربكم ليس باعور وقوله صلى الله عليه وسلم انكم لا تدعون
اصم ولا اعمى ولا ابكما الحديث وفي الحديث تنبيه على ان نفي النقص عنه
تعالى كمال ولو لم يتوهم والقسم الرابع اضداد الصفات المعنوية
الواجبة وهي واضحة اي ظاهرة بينة من هذه السبع المستحيلة
فانك اذا عرفت اضداد صفات المعاني عرفت اضداد الصفات
المعنوية منها فضد كونه قادرا كونه عاجزا وضد كونه مريدا كونه
كارها وضد كونه عالما كونه جاهلا وضد كونه حيا كونه ميتا وضد
كونه سميعا كونه اصم وضد كونه بصيرا كونه اعمى وضد كونه متكلما كونه
ابكما والحاصل ان المعنى الوجودي يضاد المعنى الوجودي واللازم
يضاد اللازم وبالله تعالى التوفيق ولما فرغ المؤلف رحمه الله تعالى
من ذكر الواجبات والمستحيلات شرع في ذكر ما يجوز في حقه تعالى فقال
واما الجائز اسم فاعل من جاز وجوده اذا امكن وهو بهمزة مخففة مبد لة
من واو واذا اصله ماضيه جوز لانه من الجواز وتقرر في التصريف في ابدال
الهمزة من الواو ومن اليا في اسم الفاعل مما اعل عينه في حقه تعالى اي
بالنسبة اليه تعالى لان الجائز بالنسبة الى غيره تعالى يطلق على معا ن
وهذه الترجمة بما يجوز في حقه تعالى اولى من قول امام الحرمين ما يجوز
على الله تعالى لايهامه تعالى ان يتصف بصفة جائزة والله تعالى لا يتصف
الا بالواجب والجائز انما يتطرق الى افعاله من حيث انها متعلقة لبعض
صفاته

صفاته ولا يتطرق الى ذاته ولا الى صفة من صفاته بوجه من الوجوه ثم عرف
الجائز بقوله فعل كل ممكن لقبوله ما يصح في العقل من وجوده وعدمه ذاتا
كان او فعلا اختياريا او غيره اخص وغيره والكل هنا من باب الكلية اي
كل فرد من افراد الممكن او تركه يعني على البدلية واما فعل جميعها في آن
واحد فمحال وليس بجائز لما يلزم عليه من دخول ما لا نهاية له لعدده
في الوجود وعطف الترك على الفعل بناء منه على ان الترك ليس بفعل لان
العطف يقتضي المغايرة واما ان قلنا انه فعل على الصحيح كما تقدم فيكون
تاكيدا مع قوله فعل كل ممكن ويدخل في قوله ممكن الثواب والعقاب
والصلاح والاصلح للخلق وارسال الرسل الى العباد وقبول التوبة ور ؤية
المخلوق للخالق في الجنة والبعث لعين هذا البدن لا لمثله وجميع الاحوال
الاخروية الى غير ذلك مما هو مفصل في كتب الايمة فان هذا كله لا يجب منه
شيء على الله ولا يستحيل بل وجودها وعدمها بالنسبة اليه سواء وانما
فعل ذلك تفضلا منه تعالى على عبيده لانه لا حق لاحد عليه في استحقاق
ثواب على الطاعة لانه لا ينفعه طاعة احد وايضا فالطاعة خلق
الله تعالى وليس للعبيد فيها الا الاكتساب ولا اثر له فيها وكل ما اثر به
الشارع واخبر به من ثواب وعقاب فانما هو جائز في العقل يصح وجوده
وعدمه قبل مجي الشرع اما بعد مجيئه فهو واجب بالشرع لا بالعقل
وبالله تعالى التوفيق ولما انقضى كلامه رحمه الله تعالى على عدد الا
قسام الثلاثة الواجبات والمستحيلات والجائزات مجردا عن الادلة
اتبع ذلك بذكر الادلة اولا فاولا ارتفاعا عن محل التقليد المختلف
فيه الى محل المعرفة وهي الجزم المطابق للدليل المتفق على ايمان صاحبه
فبدا ببرهان وجود الله تعالى فقال اما كلمة فصل واخبار ويقال فيها
كلمة تفصيل ويقال فيها كلمة افتتاح والمعنى واحد وتتضمن معنى مهما
كانه يقول مهما يكن من شي في دار الدنيا فحدوث ذلك الشيء دليل على
وجود الله تعالى برهان وجوده الواجب له تعالى المستحيل عدمه من جو
حدوث العالم وهو كل ما سوى الله تعالى وسمي بذلك لان الناظر فيه
نظرا صحيحا يحصل له العلم بوجود الله تعالى وصفاته وهذا كما يسمى الطابع
لما يطبع به والخاتم لما يختم به فلانه لو لم يكن له اي للعالم محدث اي
فاعل احدثه بل للانتقال من المفهوم الى المنطوق والذي هو اقوى وابلغ

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)